# تأثير اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط بأبعاده الجيوسياسية في نشأة منتدى غاز شرق المتوسط

## (2014-2021)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

الباحثة/ **فاتن محمد الشحات عوض**

إشراف

**أ.د/ عبد العال الديربي** — أستاذ العلوم السياسية

**أ.م.د. محمود الصافي** — أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

**الملخص**

تدرس هذه الورقة البحثية تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على نشأة منتدى غاز شرق المتوسط خلال الفترة من (2014-2021) وتنقسم إلى ثلاثة مباحث: ناقش المبحث الأول اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط وتأثيراتها على طبيعة التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط، سواء تأجيج الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة من جهة، أو دورها متغيرا جديدا في مسار الصراع الإقليمي ومحددا أساسيا في انتهاج نمط التفاعلات التعاونية وأهم أسباب نشأة منتدى غاز شرق المتوسط كألية للحوار والتعاون الإقليمي من جهة أخرى. أما المبحث الثاني استهدف رصد وتحليل مراحل تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط التي انقسمت إلى مرحلتين، أولهما تأسيس المنتدى كمنصة للحوار والتعاون الإقليمي وآلية لتنسيق السياسات بشأن الغاز الطبيعي، من خلال تنسيق التعاون الثلاثي بين الدولة المصرية واليونان وقبرص والتي انطلقت في عام ٢٠١٤ ، وثانيهما مرحلة إعلان منتدى غاز شرق المتوسط منظمة حكومية إقليمية بإضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى، بالتوقيع النهائي على

ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط في سبتمبر 2020، بما يؤسس المنتدى كمنظمة دولية إقليمية، متخصصة في مجال الغاز الطبيعي، بعضوية كل من مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية؛ لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة ومواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في منطقة شرق المتوسط، والتي ازدادت حدتها خلال عام 2020 من جانب تركيا. وأخيرا تناول المبحث الثالث تفسير أهداف وأهمية منتدى غاز شرق المتوسط، ودوره في إرساء قواعد جديدة للبناء المؤسسي للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة في إقليم شرق المتوسط، وفقا للميثاق.

الكلمات المفتاحية: اكتشافات الغاز الطبيعي- شرق المتوسط-منتدى غاز شرق المتوسط –التوترات الجيوسياسية

## Abstract :

This research paper studies the impact of natural gas discoveries in the Eastern Mediterranean on the establishment of the Eastern Mediterranean Gas Forum during the period (2014-2021) and is divided into three sections: The first section discussed natural gas discoveries in the Eastern Mediterranean and their effects on the nature of regional interactions in the Eastern Mediterranean, whether fueling regional conflict.And international in the region on the one hand Or its role as a new variable in the course of the regional conflict and a fundamental determinant in adopting the pattern of cooperative interactions and the most important reasons for the establishment of the Eastern Mediterranean Gas Forum as a mechanism for regional dialogue and cooperation on the other hand. The second section aimed to monitor and analyze the stages of establishing the Eastern Mediterranean Gas Forum,

which was divided into two stages, the first of which was the establishment of the forum as a platform for regional dialogue and cooperation and a mechanism for coordinating policies regarding natural gas, through coordinating tripartite cooperation between the Egyptian state, Greece and Cyprus, which was launched in 2014, and the second was the stage of declaring The Eastern Mediterranean Gas Forum is a regional governmental organization institutionalizing the Forum With the final signing of the Charter of the Eastern Mediterranean Gas Forum in September 2020, establishing the Forum as a regional international organization, specialized in the field of natural gas, with membership from Egypt, Cyprus, Greece, Israel, Italy, Jordan and the Palestinian Authority; To enhance regional cooperation in the field of energy and confront security challenges and threats in the Eastern Mediterranean region, which increased in intensity during 2020 by Turkey. Finally, the third section dealt with the interpretation of the objectives and importance of the Eastern Mediterranean Gas Forum, and its role in establishing new rules for institutional building of regional cooperation in the field of energy in the Eastern Mediterranean Region, in accordance with the Charter.

**Keywords:** Natural gas discoveries - Eastern Mediterranean Gas Forum – Eastern Mediterranean - geopolitical tensions

المبحث الأول: اكتشافات الغاز وتأثيراتها على طبيعة التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط

المبحث الثاني: مراحل تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط
المبحث الثالث: أهمية وأهداف منتدى غاز شرق المتوسط

مقدمة

على الرغم من أن منطقة شرق المتوسط واعدة للغاية، باكتشافات حقول الغاز الطبيعي، إلا أنها محفوفة بالمخاطر والتهديدات، حيث غيرت سلسلة الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط منذ عام 2009، من ديناميكيات الصراع الدولي في المنطقة ، لتحمل هذه الاكتشافات أهدافا وأبعادا جديدة للصراع في شرق المتوسط، بتأثيراتها على أمن الطاقة، والحدود الجيوسياسية في المنطقة، وبتعزيز الثقل والنفوذ لأطراف الصراع، في مواجهة إضعاف النفوذ لأطراف أخرى، وتأثيرات ذلك في مسار الصراع وعلاقات أطرافه، وفقا لخياراتها ما بين تهديدات المواجهة العسكرية، وبين الدخول في تفاعلات تعاونية مع دول الجوار في مجال الغاز الطبيعي، بإعادة النظر في الاعتماد على الأسلوب التصادمي الصراعي، وتفضيل الدخول في تفاعلات تعاونية، كضرورة ملحة لاحتواء الصراع وتسهيل إمكانية استغلال الثروات في إطار تنظيمي مؤسسي.

وبرغم احتدام المنافسة وتأجج الصراع، إلا أنها لم تحل دون بروز آفاق التعاون بين القوى الإقليمية والدولية في مجال الغاز، والتي تتقاطع مصالحها مع أمن الطاقة وضمان استقرار المنطقة. لذا تكثفت الجهود لوضع آليات لمواجهة التحديات والمخاطر المتصاعدة، والتي تمثلت في إطارها المؤسسي بإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019، والذي تحول لاحقا إلى منظمة إقليمية عام 2020، كونها منظمة إقليمية حكوية، متخصصة في مجال الغاز، تسعى لتحقيق أغراض اقتصادية وفنية محددة، وتهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي، وتعزيز الجهود المشتركة لإنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الدول الأعضاء.

**المشكلة البحثية**

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي: كيف ساهمت اكتشافات الغاز الطبيعي في نشأة منتدى غاز شرق المتوسط وتحويل التفاعلات الصراعية إلى تفاعلات تعاونية في شرق المتوسط؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي ثلاثة أسئلة فرعية على النحو التالي:

1. ما هي دوافع وأسباب تحول اكتشافات الغاز من مصدر لتأجيج الصراع إلى محفز للتعاون الإقليمي وخيارات أطراف الصراع؟
2. ما مصالح وسياسات القوى الإقليمية والدولية في دعم التحالفات الإقليمية التي تجلت في إطارها المؤسسي "منتدى غاز شرق المتوسط"؟
3. إلى أي مدى مساهمة منتدى غاز شرق المتوسط تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة ؟

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى تحليل التوترات الجيوساسية والصراع على الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط من جهة، وتأثير اكتشافات الغاز على نشأة منتدى غاز شرق المتوسط، تركيزا على دراسة تجربة التعاون الإقليمي في مجال الغاز الطبيعي من جهة أخرى، من خلال تحليل أسبابها وأهدافها ونتائجها، ممثلة في منظمة منتدى غاز شرق المتوسط ودورها في تحويل التفاعلات الصراعية إلى تفاعلات تعاونية لضمان أمن الطاقة، وإمكانية مواجهة التحديات الجيوسياسية وتهديدات الصراع الدولي في شرق المتوسط واحتوائه، وفقا لخيارات أطراف الصراع ما بين التصادم أم التفاعلات التعاونية في مجال الغاز الطبيعي.

**منهج البحث**

وفقا لطبيعة الدراسة استخدم البحث المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على ملاحظة الواقع والتوصل لنتائج وفًقا لتحليل حقائقه، وذلك لبحث تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط بأبعاده الجيوسياسية في نشأة منتدى غاز شرق المتوسط

تقسيم البحث

المبحث الأول: اكتشافات الغاز الطبيعي وتأثيراتها على طبيعة التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط

المطلب الأول: خريطة اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط

المطلب الثاني: البعد الطاقوي كمحدد لطبيعة التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط.

المبحث الثاني: مراحل تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط.

المطلب الأول: المرحلة الأولى لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط

المطلب الثاني: المرحلة الثانية إعلان منتدى غاز شرق المتوسط منظمة حكومية إقليمية

المبحث الثالث: أهداف وأهمية منتدى غاز شرق المتوسط

المطلب الأول: أهداف منتدى غاز شرق المتوسط

المطلب الثاني: أهمية منتدى غاز شرق المتوسط

المبحث الأول: اكتشافات الغاز الطبيعي وتأثيراتها على طبيعة التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط

يتكون المبحث الأول من مطلبين، يعرض الأول خريطة اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط فيبدأ بالتعريف بها ثم أهمية منطقة شرق المتوسط ويعرض لخريطة اكتشافات الغاز في المنطقة. أما المطلب الثاني فيركز البعد الطاقوي كمحدد لطبيعة

التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط، التي يغلب عليها الطابع الصراعي وتأثير البعد الطاقوي في تأجيج االصراع في المنطقة من جهة، ودوره في انتهاج النمط التعاوني ونشأة منتدى غاز شرق المتوسط من جهة أخرى.

المطلب الأول: خريطة اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط

تعد منطقة شرق المتوسط من المناطق الاستراتيجة المهمة فى العالم، حيث أصبحت منطقة تنافس وصراعات، حيث اكتسبت هذه المنطقة أهمية كبرى فى الوقت الراهن؛ بعد اكتشافات الغاز الطبيعى على سواحل دول شرق المتوسط. كما تنفرد منطقة حوض شرق البحر المتوسط بطبيعة خاصة من التفاعلات السياسية والتي تحكمها طبيعة الحالة الجيوسياسية والتي توثر فيها قضايا الصراعات الداخلية وتأثيراتها على دول شرق المتوسط، بحيث لم تكن تنتقل هذه الدول لمرحلة الصدام قبل اكتسشافات الغاز، وذلك بناء على تقارير هيئة المساحة الأمريكية المتعلقة باكتشافات حقول الطاقة في شرق المتوسط([21]).

ووفقا لتقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية، عام 2010، تحتوي هذه المنطقة حقولا غنية بالغاز الطبيعي، حيث يقدر وجود ما يقارب 122 تريليون قدم مكعب (3455 مليار متر مكعب) من الغاز، وكذلك 1,7 مليار برميل من النفط في هذه المنطقة، ولدت هذه الثروات أطماعا لا تزال تلقي بظلالها على نمط التفاعلات السياسية وطبيعة التحالفات الإقليمية، كما أحدثت تغييرات جذرية، وأعادت صياغة السياسات من جديد، وهو ما ظهر جليا في الصراع شرق المتوسط([3]).

تصاعدت اكتشافات الغاز فى منطقة شرق المتوسط، كان أبرزها اكتشاف إسرائيل لحقلي تمار Tamar في عام 2009 المخزون الاحتياطي (حوالي9.7 تريليون قدم مكعب) وليفياثان Leviathan فى عام 2012 (17 تريليون قدم مكعب) ([4])، وبالقرب من الساحل القبرصي أسفر التنقيب عن اكتشاف حقل أفروديت Aphrodite في أواخر عام 2011 ويقدر إجمالي المخزون الاحتياطي لحقل أفروديت حوالي (9 تريليون قدم مكعب)([5]) كما أعلنت مصر عن اكتشافها لحقل الغاز الأكبر في شرق

البحر المتوسط، في عام 2015، وهو حقل ظهرZohr (30 تريليون قدم مكعب) ([6]) وغيرها من حقول الغاز، كما توضحها الخريطة رقم (1) كالتالي:

الخريطة رقم (1) أبرز حقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط

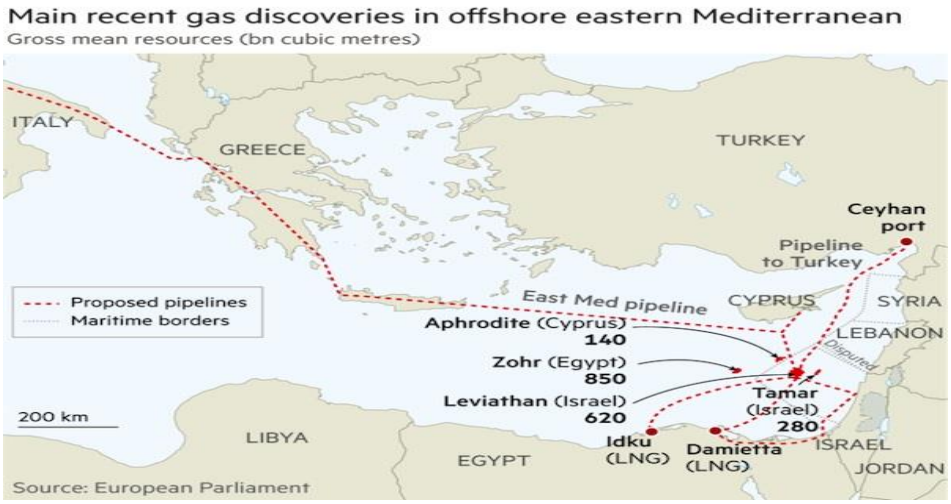


**Source; European Parlament**

مما زاد من اهتمام الفاعلين الإقليميين والدوليين فى المنطقة، كما ساعد فى رفع مستوى التنافس الإقليمى والصراع على هذه الثروات، وأصبحت عاملا يهدد الاستقرار فى منطقة شرق المتوسط. فأضحى البعد الطاقوي محددا هاما لطبيعة التفاعلات الدولية في المنطقة. فعلى المستوى الإقليمي لعبت اكتشافات الغاز دورا في تأجيج الصراعات الكامنة والمتجذرة بالمنطقة وأكسبتها بُعًدا جديًدا زادها تعقيًدا. وعلى المستوى الدولي شكلت المنطقة مصدرًا لجذب القوى الدولية وأحدثت تسابًقا بين مختلف الأطراف للاستفادة منها أو تحجيم ضررها الذي قد ينشأ من المنافسة. كما دفع وجود هذه الاحتياطات من الغاز الطبيعي إلى نشوء تحالفات إقليمية بين الدول ذات المصالح المشتركة بشرق المتوسط، وتحالفات مضادة من الدول ذات المصالح

المتعارضة. وبرزت العديد من المشروعات المتنافسة لتطوير الغاز بالمنطقة واستغلاله ومسارات تصديره، انعكاسا لتأثير البعد الطاقوي واحتياطات الغاز الطبيعي المكتشفة على التفاعلات بالمنطقة.جديدا، بما فرضه من فرص وتحديات، وآليات جديدة لإدارة الصراع ([7]).

ظلت مسألة استغلال الموارد الطبيعية بخاصة المواد الهيدروكربونية مسارًا للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية بخاصة في منطقة شرق المتوسط. منذ بداية اكتشافات الغاز الطبيعي والمساعي لترسيم الحدود الاقتصادية البحرية والبحث عن حقول غاز متوقعة في المناطق الاقتصادية الخالصة لدول حوض شرق المتوسط. في ظل أن معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة من ناحية البيئة القانونية المناسبة لاستثمار الثروات قبالة سواحلها؛ مما يجعل من الصعب الاستثمار في استكشاف الغاز الطبيعي. خاصة النزاع الإسرائيلي اللبناني والنزاع التركي القبرصي، نظرا لأن إسرائيل وتركيا لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في حين وقعت عليها مصر ولبنان وقبرص في أعوام (1983، 1995، 1988) على التوالي. وتهدف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1994، إلى توفير آليات لتسوية النزاعات لترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة وممارسة ولاية الجرف القاري([8]).

ومع بدء الاكتشافات قبل حوالي عقد من الزمان، دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت. غالبًا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول مع الدول المجاورة معلقًا، لكن مع الاكتشافات الضخمة، أصبحت المسألة مهمة للغاية. كان أبرزها عدة اتفاقيات منها:

– اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية – القبرصية: وقعت مصر وقبرص في 17 فبراير 2003 اتفاقية لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، ودخلت حيز النفاذ في العام التالي 2004، وتم تعيين المناطق الاقتصادية استنادا إلى قاعدة خط المنتصف، وهي القاعدة التي تم بمقتضاها إعادة تقسيم مكامن الطاقة بين

الدولتين([9]). وفي 17 فبراير 2013 تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين الحكومة المصرية والقبرصية، تعد بمثابة اتفاق تنفيذي للاتفاقية السابقة، والتي ودخلت حيز النفاذ في عام 2014 حيث عينت المنطقة الاقتصادية الخالصة بالدولتين وفقا لقاعدة "خط المنتصف"، والذي حددته الاتفاقية في البند الثاني من المادة في ثماني نقاط إحداثية جغرافية ([10]).

– اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية – الإسرائيلية، قامت الحكومتان الإسرائيلية والقبرصية في 17 أكتوبر 2010 بالتوقيع على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بينهما، لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بكل منهما، والتي تم تحديدها أيضا وفقا لقاعدة خط المنتصف، والذي يقع على مسافة 150 كيلومتر شمالي غرب حيفا، والذي تم تحديده في المادة الأولى في 12 نقطة إحداثية جغرافية

– اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية – اليونانية: في 5 أغسطس2020م وقعت مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة لهما، لحماية المصالح الاقتصادية وتعظيم الاستفادة من الثروات الغازية في المنطقة الاقتصادية لكلا الدولتين، إلى جانب أن أحد الأسباب الرئيسية للاتفاقية، أنها تقطع الطريق على الاتفاقية الموقعة في وقت سابق بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، في خطوة جديدة لمواجهة الممارسات التركية المتصاعدة في منطقة شرق البحر المتوسط، والسعي التركي للتمدد، فإن الاتفاق يضع حدا لهذه المنازعات، ويمنع تركيا من التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط. فقد وقعت مصر واليونان هذه الاتفاقية كخطوة من شأنها أن تزيد العراقيل القانونية أمام الاتفاق الذي عقدته تركيا والحكومة الحليفة لها في طرابلس لترسيم الحدود البحرية بينهما في نوفمبر2019 ([11]).

وبرغم احتدام المنافسة وتأجج الصراع على الطاقة في شرق المتوسط، إلا أنها لم تحل دون بروز آفاق التعاون بين القوى الإقليمية والدولية في مجال الغاز، والتي تتقاطع مصالحها مع أمن الطاقة وضمان الاستقرار والأمن في تلك المنطقة الاستراتيجية؛ لتكون اكتشافات الغاز من بين الدوافع الرئيسية للديناميكيات الجيوسياسية والأمنية المتغيرة في المنطقة، والتي دفعت بدول شرق المتوسط لإعادة حساباتها الاستراتيجية،

وتسبّبت تدريجيًا في إعادة تشكيل خريطة الاصطفافات والتحالفات، والتحافات المضادة. وأطلقت ديناميكيات إقليمية جديدة في شرق المتوسط([12]).

لذلك تكثفت الجهود لوضع آليات لمواجهة التحديات والمخاطر المتصاعدة، والتي تمثلت في إطارها المؤسسي بإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019، والذي تحول لاحقا إلى منظمة دولية إقليمية متخصصة في مجال الغاز عام 2020، تضم دول حوض شرق البحر المتوسط، التي تسعى لتحقيق مصالح اقتصادية وفنية محددة، وتهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي، وتعزيز الجهود المشتركة لإنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الدول الأعضاء([13]).ساهمت تلك التطورات في خلق فرصا استراتيجية لبعض دول شرق المتوسط، لتعزيز أطر التعاون فيما بينهما، لتحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، والتضامن لمواجهة التحديدات المشتركة. كون الأمن الاقتصادي يشكل جوهر السياسات الدولية([14]).

ومن هذا المنطلق، بدا واضحا البعد الجيوسياسي في نشأة المنتدى، تغذّيه بشكل خاص العلاقات المضطربة بين تركيا وجيرانها "قبرص ومصر واليونان وإسرائيل، وضرورة إعادة النظر في الاعتماد على الأسلوب التصادمي الصراعي، وتفضيل الدخول في تفاعلات تعاونية، كضرورة ملحة لاحتواء الصراع وتسهيل إمكانية استغلال الثروات في إطار تنظيمي مؤسسي ([15]).

المطلب الثاني: البعد الطاقوي كمحدد لطبيعة التفاعلات الإقليمية شرق المتوسط.

أكد خبراء ومحللون سياسيون، أن الممارسات التركية العدوانية تجاه جيرانها؛ دفعت الدول الفاعلة والقوى الدولية في شرق المتوسط، إلى تضييق الخناق حول أنقرة وعزلها، عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات الدولية والإقليمية، والتي كان أخطرها وأكثرها تأثيرا، نشأة منتدى غاز شرق المتوسط، والتوقيع على الميثاق، ثم تحويله إلى منظمة دولية إقليمية متخصصة؛ لردع التهديدات التركية وسياستها العدوانية التوسعية، والتي تمثل انتهاك للقانون الدولي، خاصة في منطقة شرق المتوسط وليبيا، ليمثل المنتدى خطوة جديدة في مأسسة التعاون الإقليمي في مجال الغاز؛ للحد من ممارسات تركيا الاستفزازية، بالإضافة إلى العقوبات الأوروبية، وأيضاً تغيرات

السياسة الأميركية في التعامل مع تركيا ([16]). وهو ما يمكن تحديده في عدة محاور على النحو التالي:

1. تنامي النزاعات بسبب ترسيم الحدود

- مع تزايد اكتشافات الغاز وتنامي النفوذ الدولي والإقليمي شرق المتوسط، أصبحت تتوافر في المنطقة مقومات الصراع وعوامل التكامل معا، فوفقا لتقديرات دولية عديدة، لا توجد آلية ناجحة للتعامل مع تزايد تلك النزاعات المركبة، التي قد تقود في نهاية المطاف لخلق بيئة أمنية متوترة ومضطربة، في ظل المشاريع المتنافسة والمصالح المتداخلة، وقد برزت مؤشرات الصراع وعدم التوافق في عدد من الملفات الأساسية، من بينها: النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان، والنزاع التركي القبرصي، النزاع التركي اليوناني، لتظل النزاعات الحدودية وعدم التوافق حول استغلال الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية للدول المتشاطئة ضمن مسببات التوتر وعدم الاستقرار، فضلا عن تعطيل استغلال الموارد والثروة الغازية شرق المتوسط وإمكانية الاستفادة منها. كما أوضحنا سابقا.
- للخروج من هذه المعضلة، كان التوجه نحو الحوار، كأداة أساسية لتحقيق المصالح المشتركة ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، وإيجاد حلول جذرية لمشاكل الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، بعقد سلسلة من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مع كل من مصر وقبرص واليونان وإسرائيل التي توجت باتفاقيات ترسيم الحدود البحرية؛ بهدف دعم جهود الدول ذات الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين فى المنطقة والاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز التعاون بينهم ودعم أطراف الاستهلاك والعبور فى المنطقة([17])، خاصة إسرائيل التي تمثل هدفها الأساسي في الاندماج وتنويع تحالفاتها وتعزيز المصالح المشتركة مع جميع الدول الساحلية في شرق المتوسط، والوصول إلى ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، لتتمكن من استغلال الاكتشافات وطرح امتيازات الحفر والاستخراج، أما مصر هدفها

الرئيس أن تصبح مركز الغاز الإقليمي بالمنطقة([18])، والاستفادة من البنية التحتية الحالية، فضلا عن ضرورة المشاركة في عملية التصدير نظرا إلى الكلفة العالية لمشاريع التصدير([19]).

2. بناء علاقات متعددة الأطراف

- وهو الاتجاه الذي يحمل الصيغتين معا، صيغة الاستقرار والتعاون بين بعض القوى، في مقابل قوى أو تكتلات مضادة نتيجة تعارض مصالح الطرفين. ولا يفضل أصحاب هذا الاتجاه أن يطلق على هذا النمط من العلاقات البينية تحالفات بشكل مطلق، وإنما علاقات متعددة الأطراف، لاسيما وأن هناك تحديات تتعلق بالمتطلبات الاستراتيجية لبناء تحالفات، ومنها عدم وجود تطابق كامل في الرؤى تجاه العديد من القضايا. هناك تقارب نسبي في الرؤية حول بعض القضايا والملفات، لكنه يغيب وربما يتعارض في حالة أخرى. كما هو الحال في البعد الخاص بنوعية المشاركة العسكرية في التحالفات ([20]). فكان لابد من البحث عن صيغة جديدة للتحالف والتعاون الإقليمي.
- فللأعضاء البارزين أجندات اقتصادية وسياسية متعددة الأوجه. خاصة مصر وإسرائيل تعكس دوافعهما لتأسيس المنتدى. إذ تسعى الأخيرة إلى دمج نفسها على نحو أكبر في المنطقة، في حين ترى الأولى المنتدى على أنه منصة لطموحاتها الأوسع، إضافة إلى رؤية المنتدى كوسيلة للسعي لتحقيق أهدافها في المنطقة، كما أن دعم لنشأة المنتدى من المرجح أن يكون مدفوعاً بالتنافس مع إيطاليا، بالنظر إلى أن توتال الفرنسية وشركة إيني الإيطالية من الأطراف التجارية المهمة في حوض شرق البحر المتوسط([21]).

3. إدارة الأزمات والصراعات في ظل التهديدات التركية

- وهو الاتجاه الصاعد، في ظل استمرار التحديات التي تفرضها التحديات الأمنية في شرق المتوسط، بحيث يتم التعامل مع هذه الصراعات على أنها ممتدة، ولا توجد آليه للقضاء عليها تماما ولا سيما حالة النزاعات الحدودية، فهناك تأرجح بين الهدوء والتوتر من آن لآخر، لكنه لم يصل إلى حد التصعيد العسكري، كما هو الحال بين اليونان وقبرص وتركيا. وكذلك الوضع بالنسبة لإسرائيل ولبنان وفلسطين حيث أصبح هناك تصور بصعوبة حسم طرف الصراع لصالحه. وبالتالي أصبح الجميع يفضل نمط إدارة الصراع، الذي يسمح بهامش من الحركة والمناورات لتحقيق الأهداف وحماية المصالح ([22]).
- لا يمكن ضمان التنبؤ بتداعيات السلوك العدواني لتركيا تجاه جيرانها. إضافة إلى غياب آليات حل النزاعات المزمنة بين العديد من أطرافه، والتي تضاعفت مع الصراع على ثروات الطاقة. إلى جانب أن الظواهر غير التقليدية قابلة لإعادة إنتاج نفسها بصورة أكثر حدة من سابقته.
- الصراع على محورية تصدير الطاقة خاصة لأوروبا، تشكل قضية مركزية الطاقة الأولويات الجيوسياسية لدول شرق المتوسط، حيث تحاول تركيا طرح نفسه لاحتلال مكانة مركزية في معادلة الطاقة باعتبارها إحدى دول شرق المتوسط، رغم عدم امتلاكها لأي احتياطيات الغاز المكتشفة بشرق المتوسط، إلا أنها تحاول فرض وجودها كمركز إقليمي للطاقة لسببين: الأول منهما، ضمان سد احتياجاتها من الطاقة باعتبارها أحد أكبر المستوردين للغاز على أساس الاستهلاك المتزايد الذي يساهم في التنمية الاقتصادية التركية. أما السبب الثاني، هو ضمان إبقاء تركيا كحلقة وصل بين أوروبا ومنابع الطاقة في مناطق الاكتشافات الغازية، إلا أن طرح تركيا لنفسها كمركز للطاقة هذه المرة لم تأتي متناغمة مع الرغبة الأوروبية

لتخفيف التوترات السياسية مع دول المنطقة خاصة الدول المحورية في شرق المتوسط مثل مصر وقبرص واليونان([23]).

- وهو ما يفسر أيضا التوجه الأوروبي في قبول فكرة طرح مصر لأن تصبح مركزا للطاقة بدلا من تركيا، لاسيما في ظل النزاعات التي تثيرها تركيا مع قبرص واليونان، وعلى الجانب الآخر يضاف إلى رصيد مصر موقعها الاستراتيجي، فضلا عن اكتشافات حقل ظهر، أكبر حقل غاز في البحر المتوسط، فضلا عن توافر البنية الأساسية التي تعتبر أحد معايير اختيار الدولة التي ستكون مركزا للطاقة. حيث تعد مصر وتركيا هما الدولتين الأكثر تأهيلا، من حيث امتلاكهما البنية التحتية المؤهلة فيما يخص محطات الإسالة ومحطات استقبال الغاز، ومدى جاهزية الدولتين لدخول سوق العمل مباشرة([24])، مما يزيد من فرص التصعيد والمنافسة بين الدولتين، خاصة في ضوء الطموحات التركية التي تسعى إلى تثبيت النفوذ التركي داخل أوروبا لأن تكون مركز الطاقة لأوروبا، وما يمثله ذلك من أوراق ضغط في ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما ارتبط ارتباطا مباشرا بالمواجهة بين مصر وتركيا([25]).

4. مصالح الأطراف الفاعلة والقوى الدولية

- دعم الحلفاء بالمنطقة، عملت الولايات المتحدة على ربط مصالح حلفائها بشرق المتوسط ببعضها البعض، بحيث تخلق تجمًعا إقليمًيا يتكون من دول منتجة للغاز ودول تصلح لعبور صادرات الغاز إلى دول أوروبية حليفة أيضا للولايات المتحدة، بحيث تترابط اقتصادات تلك الدول في شبكة تضمن حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة، ووفقا للرؤية الأمريكية في شرق المتوسط([26]). في هذا السياق قامت واشنطن في يونيو 2019 بإنشاء مركز أمريكي يختص بشئون شرق المتوسط، ومهمته تقديم تقرير إلى الكونجرس حول خطة عمل الشركات الأمريكية التي تستثمر في استكشاف الطاقة بشرق المتوسط وتطويرها، والتسهيلات التي تمنحها الحكومة الأمريكية لها، وكذلك بأنشطة الشركات التابعة للدول

المنافسة([27]). كثفت الجهود الأمريكية من أجل تكوين تحالف بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وتركيا لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب تمر باليونان وتركيا. وتصدير الغاز الإسرائيلي إلى الأردن في إطار ربط مصالح حلفاؤها ([28]).

- الاتحاد الأوروبي، يعد ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث تصل نسبة استهلاك النفط إلى 43% من إجمالي استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي، يليه الغاز الطبيعي بنسبة 42% في حين تمتلك الدول الأعضاء حوالي 2% فقط من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. وقد وصل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي لدرجة أنه في عام 2015 تخطت نسبة صادرات الغاز الروسي 55% من إجمالي تجارة الغاز بالاتحاد الأوروبي. وهذه مسألة مصدر قلق للدول الأوروبية؛ تضع في أولويات أمن الطاقة الأوروبي ضرورة تنويع مصادر الغاز الطبيعي لتخفيض الاعتماد على روسيا، خاصة بعد أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا في أواخر عام 2005وبداية عام 2006 بعدما قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا واستخدمته كورقة ضغط لتحقيق أهداف سياسية. فجاءت سلسلة اكتشافات الغاز بشرق المتوسط كأحد البدائل الممكنة لتخفيف الاعتماد على روسيا([29]). وبناء على ذلك نشطت الشركات الأوروبية في عمليات التنقيب عن الغاز في دول شرق المتوسط، خاصة في مصر وقبرص وإسرائيل ([30])؛ مما ساهم في تشكيل أسس التحالفات الإقليمية من جهة، وزاد من عزلة تركيا من جهة أخرى. مما يؤكد مدى انعكاس التوتر في منطقة شرق المتوسط على علاقات تركيا الخارجية لا سيما في ما يتعلق بعلاقتها مع دول منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودورها في نشأة المنتدى([31]).

وفي الأخير، فإن تكتل منتدى غاز شرق المتوسط، ارتكز على أربع معطيات رئيسية فى مواجهة تركيا، وهذه المعطيات هي: دعم دول المنتدى المشترك لحماية مصالحهم، وعضوية بعض هذه الدول في الاتحاد الأوروبي، وعقد اتفاقيات إقليمية، ومنح رخص

تنقيب لشركات تتبع قوى كبرى كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وإيطاليا([32]). فقد هيئت هذه التفاعلات التي شهدها إقليم شرق المتوسط، الظروف المواتية الأسباب الموضوعية لنشأة منتدى غاز شرق المتوسط، وبدء حقبة جديدة لا تزال ملامحها قيد التشكل، ستفضي بدروها إلى تغيير توازنات القوى وشبكة التحالفات، وبروز قوى جديدة ستحددها حسابات المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، ومواجهة التهديدات المحتملة والطارئة. فقد شكلت هذه الأبعاد مجتمعة الأسباب لدفع المنطقة للمرو بعدد من التحولات في أنماط الحالة الصراعية من النمط الصراعي إلى النمط التعاوني، تمثل في إنشاء منتدى شرق المتوسط، واستبعاد تركيا.

المبحث الثاني: مراحل تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: المرحلة الأولى لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، بدأ من فكرة نشأة المنتدى والتقارب الإقليمي بين مصر وقبرص وإسرائيل، والمساعي الإقليمية لنشأة تحالف إقليمي لمواجهة التهديدات والتحديات من جهة، وتعزيز التعاون الإقليمي لإمكانية استغلال اكتشافات الغاز بالمنطقة. أما المطلب الثاني: المرحلة الثانية إعلان منتدى غاز شرق المتوسط منظمة حكومية إقليمية، يتناول بالتحليل خطوات الانتقال بالمنتدى من مجرد منصة للحوار والتنسيق بين الدول الأطراف إلى كيان مؤسسي "منظمة دولية إقليمية".

المطلب الأول: المرحلة الأولى لنشأة منتدى غاز شرق المتوسط

جاءت فكرة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بمبادرة مصرية عام 2018، بهدف إنشاء منتدى كمنصة لحوار سياسات منظم بشأن الغاز الطبيعي، بما يؤدي إلى تطوير سوق غاز إقليمي مستدام يمكنه إطلاق العنان لإمكانات موارد الغاز الكاملة في منطقة شرق المتوسط([33]). دعمتها خطوات عملية اتخذتها مصر تمهيداً للإعلان عن المنتدى، من خلال تنسيق التعاون الثلاثي بين الدولة المصرية واليونان وقبرص والتي انطلقت في عام ٢٠١٤ وأسهمت ٩ قمم فى توطيد العلاقات التاريخية بين الدول الثلاث وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي علي نطاق واسع، خاصة فى مجال الطاقة والغاز الطبيعي، بتوقيع الاتفاق بين مصر وقبرص فى العاصمة القبرصية

نيقوسيا فى سبتمبر 2018، لإقامة خط أنابيب بحري مباشر بين البلدين لنقل الغاز الطبيعى من حقل أفروديت القبرصى إلى مصانع إسالة الغاز بمصر على ساحل البحر المتوسط لإسالته، وإعادة تصديره عبر مصر إلى الأسواق العالمية المختلفة(34). علاوة على اتفاقية تصدير الغاز بين مصر وإسرائيل، بدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في ظل تداعيات ومخاطر تزايد أنشطة الحفر التركية وفرض سياسة الأمر الواقع في المنطقة(35).

وخلال القمة الثلاثية التي عقدت في أكتوبر 2018 في جزيرة كريت، والتي جمعت الرئيس القبرصي نيكوس أنستاسيادس، والرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء اليوناني أنطونيس ساماراس بجزيرة كريت؛ وبناء على المبادرة المصرية، أعلن رؤساء كل من مصر وقبرص واليونان عن عزمهم إنشاء"منتدى غاز شرق المتوسط" كمنصة لإدارة حوار سياسي منظم لمنتجي ومستهلكي الغاز في المنطقة وكذلك دول العبور، والتعاون فيما يتعلق بتمية موارد الغاز(36). كخطوة أولى للتخطيط لإنشاء إطار مؤسسي، لتنظيم وحماية المصالح الجيوسياسية والاقتصادية المشتركة، ومواجهة التحدي الرئيسي المرتبط بحقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وتداخل موقع الاحتياطيات في البحر المتوسط، وما يترتب على ذلك من نزاعات الحدود البحرية والمياه الاقتصادية الخالصة بين الدول المتشاطئة(37).

بعد ثلاثة أشهر فقط، من عقد القمة الثلاثية، تخللها عدة اجتماعات ناجحة للأعضاء المؤسسين والمجلس التنفيذي، للعمل على التأسيس الرسمي للمنتدى للأعضاء المؤسسين للمنتدى؛ بدأت المحادثات الرسمية للتنسيق مع الأطراف الإقليمية والمنظمات الدولية، وبناء على دعوة وزير البترول والثروة المعدنية المصري المهندس طارق الملا؛ اجتمع كل من وزراء الطاقة القبرصى واليونانى والإسرائيلي والإيطالي والأردني والفلسطيني في القاهرة، وذلك في منتصف يناير 2019 لمناقشة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) والأهداف الرئيسية والهيكل التنظيمي للمنتدى رسميا(38). كالتالي:

**أولا. اجتماعات منتدى غاز شرق المتوسط خلال المرحلة الأولى**

- الاجتماع الوزارى الأول: 13-14 يناير 2019

بناء على دعوة وزير البترول والثروة المعدنية المصري المهندس طارق الملا بدعوة وزراء الطاقة القبرصى واليونانى والإسرائيلي والإيطالي والأردني والفلسطيني لعقد الاجتماع الوزاري الأول في 13-14 يناير عام 2019 في القاهرة، وبمشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي؛ لمناقشة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) والأهداف الرئيسية والنظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنتدى ([39]).

أكد الوزراء، على أهمية المنتدى، ككيان مؤسسي لتسهيل المحادثات بين دول شرق المتوسط حول تصدير الغاز والتعاون الإقليمي في مختلف قضايا الطاقة، في ظل الاكتشافات الغازية الكبيرة فى الحقول البحرية بشرق البحر المتوسط وتأثيراتها على تطور الطاقة والتنمية الاقتصادية بالمنطقة، وضرورة التعاون والعمل على التوسع في الاكتشافات الجديدة والاستغلال الأمثل لها، بما يحقق أمن الطاقة الإقليمي، وفقا لمبادىء القانون الدولى فى منطقة شرق المتوسط بين منتجى الغاز الحاليين والمحتملين وأطراف الاستهلاك والعبور بالمنطقة، وذلك لتعميق التفاهم والوعي المتبادل بالتحديات والمصالح المشتركة فى مجال الطاقة بين دول شرق المتوسط([40]).

وذلك من خلال، التعاون المثمر في المجالين التقني والاقتصادي، بهدف الاستغلال الكفء لإمكانات الغاز شرق البحر المتوسط. والالتزام بتعزيز التعاون وبدء حوار منهجى منظم حول السياسات المتعلقة بالغاز الطبيعي، بما يؤدي إلى تنمية سوق إقليمي مستدام للغاز؛ لتعظيم الاستفادة من موارد الغاز الكامنة في المنطقة. كما شدد الوزراء أيضًا على أهمية تشجيع المشاركة الفعالة وإتاحة فرص المساهمة الملائمة من جانب أطراف صناعة الغاز والقطاع الخاص الذي يشمل المستثمرين وجهات التمويل وكافة الأطراف المعنية([41]).

وعلى هذا الأساس، صدر عن الاجتماع إعلانا مشتركا من وزراء الدول السبع المؤسسين، عن اعتزامهم إنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط، بهدف تاسيس منظمة

دولية (EMGF)، تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادىء القانون الدولى، وتدعم جهودهم في الاستفادة من احتياطياتهم واستخدام البنية التحتية وبناء بنية جديدة؛ وذلك بهدف تأمين احتياجاتهم من الطاقة.

واستكمالا للهيكل التنظيمي للمنتدى للاتفاق على تفاصيله؛ تم تشكيل فريق عمل رفيع المستوى، ليكون بمثابة المجلس التنفيذي خلال فترة التأسيس، وتم تكليفه من قبل وزراء الدول الأعضاء للانتهاء من ميثاق المنتدى وتنسيق أنشطة المنتدى حتى التأسيس الرسمي له، كما قدم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي دعمهما للمنتدى وأنشطته([42]). كما أعربت فرنسا عن اهتمامها بالمبادرة، وأنها تعتزم الانضمام إلى المنتدى، أو على الأقل تعزيز التعاون في منطقة شرق البحر المتوسط في قطاع الطاقة([43]). كما تم وضع خريطة طريق تشمل العمل على التوازي في مسار الإنشاء الرسمي للمنتدى، بجانب تفعيل أنشطته من إعداد الدراسات والتواصل مع أطراف الصناعة لصياغة رؤية مستقبلية للغاز في المنطقة([44]).

تمت الموافقة على النظام الأساسي لمنتدى غاز شرق المتوسط والتوقيع عليه بالأحرف الأولى خلال الاجتماع الوزاري([45])، الذي يرتكز على العمل على إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية ([46]). كما أن نظام عضوية المنتدى سيكون مفتوح لانضمام دول أخرى أو منظمات إقليمية أو دولية بصفة مراقبين، فضلا عن الاتفاق على أن يكون للقطاع الخاص دور هام في المنتدى ويدعى للمشاركة في أنشطته والاشتراك فى هيئاته التنظيمية كجزء من المجموعة الاستشارية الدائمة لصناعة الغاز([47]). وذلك في إطار المصالح الجيوسياسية والاقتصادية المشتركة، ومواجهة التحدي الرئيسي المرتبط بالغاز الطبيعي وتعيين الحدود البحرية([48]).

وأخيرا، تُوِّجت هذه الجهود والتحرُّكات الإقليمية وترتيب الاصطفافات بتشكيل منتدى غاز شرق المتوسِّط في التاسع عشر من يناير2019، واختيرت القاهرة دولة المقر

للمنتدى. إذ شاركت كلٌّ من مصر وإسرائيل واليونان وقبرص اليونانية وإيطاليا والأردن والسلطة الفِلَسطينية، في تأسيس هذا المنتدى. كما حضر الاجتماعَ التأسيسي ممثِّلون عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتَّحدة والبنك الدولي، فيما استُبعدت تركيا، ووجهت الدعوة للانضمام لاحقا لكل من لبنان وسوريا، اللتان لم ينضما للمنتدى، كل لأسبابه([49]).

الإجتماع الوزارى الثانى: 25 يوليو 2019

شهدت القاهرة، أعمال المؤتمر الوزاري الثاني لـ«منتدى غاز شرق المتوسط»، بحضور الأعضاء المؤسسين، يمثلها كل من وزراء البترول والطاقة المصري والقبرصي، اليوناني، الأردني، الإسرائيلي، الفلسطيني والإيطالي؛ لاستكمال إجراءات تأسيس المنتدى بشكل رسمي. كما حضر الاجتماع وزير الطاقة الأمريكي كضيف شرف مميز، مدير عام الطاقة في الاتحاد الأوروبي ممثلا عن المفوضية الأوروبية لشئون الطاقة والمناخ، وممثلا عن كل من فرنسا والبنك الدولي ([50]).

ناقشت الاجتماعات التحضيرية بمشاركة ممثلو الدول السبع الأعضاء بالمنتدى جدول أعمال الاجتماع الوزاري والموضوعات المقرر عرضها على الوزراء في اجتماعهم من جانب مجموعة العمل المشكلة، بهدف الاتفاق على تفاصيله وعرض مقترحات الدول المؤسسة على الاجتماع الوزاري؛ للانتهاء من إجراءات تأسيس المنتدى.

صدر بيانا ختاميا للاجتماع تضمن المخرجات التالية:

- أكد الوزراء التزامهم بالارتقاء بالمنتدى إلى مستوى منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بالكامل في مواردهم الطبيعية وفقا للقانون الدولي، والعمل باجتهاد على مناقشة وتشكيل المفاهيم العامة لوضعها في صيغتها النهائية وفقا للإطار المتفق عليه.

- إقرار القواعد والإجراءات الحاكمة لفريق العمل رفيع المستوى المكلف بتنفيذ فعاليات المنتدى. حيث تم تكليف مجموعة عمل رفيعة المستوى مكونة من ممثلين من كل دولة

من الدول الأعضاء في المنتدى تنفيذ أنشطة المنتدى وضمان إجراء مشاورات تقنية بين الأعضاء على مدار العام([51]).

- قرر الوزراء إنشاء اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز(GIAC) التابعة للمنتدى. كوسيلة للسماح بالمشاركة المحورية للقطاع الخاص وتحقيق التوازن الصحيح بين المصالح العامة والخاصة. وهي مجموعة مؤلفة من خبراء، تقدم خدمات استشارية للمنتدى وتجمع بين السلطات التنظيمية والشركات المملوكة للدولة من الدول الأعضاء وشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية([52]). والاستفادة من خبرات القطاع الخاص خاصة البنية التحتية القائمة والمحتملة.

- ناقش الاجتماع دراسة قام بتمويلها البنك الدولي حول الاستغلال الأمثل للبنية الأساسية للغاز بالمنطقة، وتم عرضها ومناقشة توصياتها على الاجتماع الوزراي. وأخيرا، وافق الوزراء على انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث خلال النصف الثاني من يناير 2020 في القاهرة([53]).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية إعلان منتدى غاز شرق المتوسط منظمة حكومية إقليمية

هناك ثمة دلالات متعددة، يمكن الوقوف عليها بشأن قرار تحويل منتدى غاز شرق المتوسط، إلى منظمة حكومية إقليمية، يتصدرها نجاح المساعي والجهود الدبلوماسية النشطة، في إرساء المرحلة الأولى لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط كمنصة للحوار المنهجي وتنسيق السياسات في مجال الغاز بين الدول الأعضاء، فضلا عن التأكيد على البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للدول الأعضاء بحيث دخلت منطقة شرق المتوسط ضمن مجالات الأمن القومي لهذه الدول، وخاصة مصر، والأهم من ذلك، الحاجة لإضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى لإمكانية رسم السياسات وتنظيم العلاقة بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة، وأداة ضغط فاعلة لمواجهة أي مشروع مناوئ لأهداف المنتدى أو متعارض مع مصالح

مؤسسيه([54]). وهو ما تم مناقشته خلال الاجتماع الوزاري الثالث على النحو التالي:

اجتماعات منتدى غاز شرق المتوسط خلال المرحلة الثانية

- الاجتماع الوزارى الثالث: 16 يناير 2020

عقد الاجتماع الوزارى الثالث لمنتدى غاز شرق المتوسط فى القاهرة، فى 16 يناير 2020 برئاسة المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية لجمهورية مصر العربية، بصفته رئيسا للاجتماع الوزارى لمنتدى غاز شرق المتوسط وقتئذ. وبحضور وزراء الطاقة القبرصى واليونانى والإسرائيلى والمسئول الفلسطينى عن الطاقة، ووكيلة وزارة التنمية الاقتصادية الايطالية وممثل وزيرة الطاقة الأردنية، بصفتهم رؤساء وفود الأعضاء المؤسسين للمنتدى. كما شارك أيضاً ممثلو الاتحاد الأوروبى والبنك الدولي، كما انضم للاجتماع ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كضيوف([55]).

شهد الاجتماع الخطوة الرئيسية فى إطلاق الإطار التأسيسى لمنتدى غاز شرق المتوسط، والذي توج بالتوقيع بالأحرف الأولى على ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، كمنظمة حكومية دولية مقرها القاهرة. ويرجع ذلك النجاح فى الانتهاء من الإطار التأسيسى فى وقت قياسى، على امتداد 12 شهرًا، إلى الجهود المكثفة للدول الأعضاء والرغبة فى الإسراع بإنشاء أجهزة المنتدى وتنفيذ فعالياته، إدراكا لأهمية المنتدى ودوره الفاعل في التعاون الإقليمي في مجال الطاقة ([56]). وتقرر توقيع الإطار التأسيسى من قبل الأعضاء المؤسسين بمجرد ضمان التوافق مع قانون الاتحاد الاوروبى ([57]). تقديرا لدعم الاتحاد الأوروبي لفعاليات منتدى غاز شرق المتوسط خلال الفترة من 2019-2020، وأهمية الدراسة التي أجراها البنك الدولي، بعنوان "إيست ميد غاز- المفهوم الرئيسى لممر البنية التحتية المرحلي". نظرا لأهمية البنية التحتية القائمة والجديدة للغاز، بما يتضمن ذلك خطوط الانابيب المتداخلة وتسهيلات

التصدير؛ لتحقيق الاستغلال الاقتصادى الامثل لإحتياطيات الغاز في المنطقة بسرعة وتقليل تكلفة الإنتاج والنقل، وضمان التوريد إلى الأسواق بأسعار تنافسية([58]).

ورحب الأعضاء بإنشاء اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز (GIAC) واجتماعها الافتتاحي الذي عقد في القاهرة في 6 نوفمبر 2019، حيث شددوا على أهمية اللجنة كمنصة لحوار دائم داخل المنتدى، بين ممثلي الحكومة والجهات الفاعلة في الصناعة بما في ذلك الكيانات التابعة للدولة والسلطات التنظيمية ومؤسسات الغاز الاستثمارية والكيانات الصناعية والمؤسسات المالية الدولية، والتي ستساهم بلا شك في فعاليات المنتدى ([59]).

وكخطوة هامة، تضاف إلى تعزيز فرص نجاح منتدى غاز شرق المتوسط وتحديد مسار مستقبله وتطوره، ما تلقاه المنتدى من دعم دول كبرى كالولايات المتحدة وفرنسا؛ تم الإعلان عن طلب فرنسا بشكل رسمي بشأن الانضمام إلى عضوية المنتدى، كما أبدت الولايات المتحدة رغبتها هي الأخرى في الانضمام إلى المنتدى كمراقب بصفة دائمة ويرتبط الدعم الأمريكي للمنتدى بالرغبة في تحجيم النفوذ الروسي النابع من كون الأخيرة المورد الرئيسي للطاقة إلى أوروبا، حيث كانت روسيا تقوم وحدها بتصدير حوالي 40% من الاحتياجات الغازية للدول الأوربية حينذاك، وذلك قبل الأزمة الروسية الأوكرانية فبراير 2022، وتداعيات اندلاع الحرب الدائرة رحاها بين الطرفين ([60]).

وأخيرا، تقرر عقد الاجتماع الوزاري الرابع في القاهرة، خلال الربع الثاني من عام 2020.

وقد أعقب ذلك قيام الدول الأعضاء بالشروع في اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة؛ من أجل التصديق على ميثاق المنظمة الجديدة، وهو ما نجحت فيه خلال أقل من 20 شهرا، وذلك بعد تصديق 6 دول من بين الدول المؤسسة، ومن ثم دخول الميثاق حيز النفاذ اعتبارا من الأول من مارس 2021([61]).

●إعلان «منتدى غاز شرق المتوسط» منظمة حكومية دولية:

شهدت المنظمات الدولية في الثاني والعشرين من سبتمبر عام 2020 ولادة منظمة دولية إقليمية جديدة بقرار تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة حكومية إقليمية، ومقرها العاصمة المصرية القاهرة، التي شهدت احتفال التوقيع النهائي على ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، بما يؤسس المنتدى كمنظمة دولية إقليمية، متخصصة في مجال الغاز الطبيعي، بعضوية كل من مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية([62]). إيذانا بدخول المنتدى المرحلة الثانية بتنفيذ خطط وبرامج عمل مشتركة؛ أجل تنسيق الجهود بشأن استكشاف واستخراج الغاز من شرق المتوسط؛ ولمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في منطقة شرق المتوسط، والتي ازدادت حدتها خلال عام 2020 من جانب تركيا، وأضحى تقارب سياسي وعسكري بين اللاعبين الإقليميين أمرا حتميا؛ من أجل مواجهة التهديدات، والتي سوف يتوقف عليها مستقبل الأمن الإقليمي شرق المتوسط، إلى حد كبير، وعلى مدى استمرار ومأسسة هذا التقارب في المستقبل القريب([63]).

جاء الإعلان عن تحول اتفاقية منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية، تجسيدا للنهج التعاوني والتقارب فيما بين الدول الأعضاء في المنتدى، والذي يعد تطورا جديدا وتاريخيا في مسار التعاون الإقليمي ([64]). تحكمه منظمة حكومية ملزمة لأعضائها على خلاف المنتدى الذي كان يأخذ شكلا حواريا غير ملزم. مما يؤكد أن مخرجات وقرارات المنظمة ستتم بصيغة جماعية عبر التنسيق وتوحيد جهود الدول الأعضاء، ووفقا للمبادئ الحاكمة والميثاق المعلن. ومن ناحية أخرى تسهم عملية تحويل المنتدى لمنظمة في استيعاب واستقطاب مزيد من الأعضاء الدوليين والدول الراغبة في الانضمام، شريطة الالتزام بقواعد المنظمة([65]). وبالتالي يمكن أن يلعب البعد الطاقوى عنصرًا مركزيًا في التفاعلات بين دول شرق المتوسط، كونها آلية للتعاون الإقليمي؛ إذا تم استخدامها بحكمة وعلى أساس المصالح المشتركة والمكاسب المتبادلة لجميع الشركاء([66]).

وعلى الجانب الآخر، هاجمت تركيا منتدى غاز شرق المتوسط، كما جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية التركية حامي أقصوي، إن تحويل المنتدى إلى "منظمة دولية"، بعيد عن الواقع. وأن إنشاء المنتدى جاء بدوافع سياسية لإخراج تركيا من معادلة الطاقة في شرق المتوسط، وأنه لو كان الهدف الحقيقي من المنتدى هو التعاون، لتم توجيه الدعوة لكل من تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية ([67]).

حيث مثَّل المنتدى أحد أهم الأدوات السياسية الفعالة لتطويق التحركات التركية العدوانية في شرق المتوسط وردعها، وقد اكتسب المنتدى زخمًا هائلًا مع حرص البنك الدولي على حضور جميع فعالياته، وعرْض فرنسا الانضمام إليه كعضو عامل، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة بصفة مراقبين([68]).

وفي الأخير، اكتسبت منظمة غاز شرق المتوسط إطارا قانونيا قويا يمكنها من لعب دور أوسع في عقد اتفاقيات وتكوين تحالفات اقتصادية وسياسية للدفاع عن حقوق الدول الأعضاء في المحافل الدولية، والالتزام باحترام حقوق الدول الأعضاء ورعايتها لتحقيق التعاون والاستغلال الأمثل للثروات الغازية، بما يتفق مع القانون الدولي، مما سيوفر مناخا إيجابيا يدعم الاستقرار والأمن في شرق المتوسط([69]).

الاجتماع الوزارى الرابع -9 مارس 2021

دخل النظام الأساسي لمنتدى غاز شرق المتوسط حيز التنفيذ مع عقد الاجتماع الوزارى الرابع لمنتدى غاز شرق المتوسط في 9 مارس 2021 بالقاهرة، بحضور وزراء الطاقة القبرصى والمصرى واليونانى والإسرائيلى والإيطالى والأردنى والفلسطينى للدول المؤسسين للمنتدى([70]).

- أعلن الأعضاء المؤسسون عن دخول ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط حيز النفاذ وبدء العمل بالنظام الأساسي للمنتدى اعتبارًا من النصف الأول من مارس 2021، ليصبح المنتدى منظمة حكومية دولية. وقد أرجع الوزراء هذا الإنجاز المهم للعديد من الخطوات الجادة والانجازات المتتابعة التى تحققت منذ إطلاق المنتدى فى يناير 2019، من خلال التعاون المكثف بين الأعضاء المؤسسين ([71]).

اعتمد الوزراء، خلال الاجتماع، برنامج عمل المنتدى، الذي "تضمن المعالم الرئيسية المستهدفة في كل من إنهاء الإعداد التنظيمي، جنبًا إلى جنب مع أنشطة التعاون في مجال الغاز، بما في ذلك الدراسات والمبادرات وورش العمل"؛ لذلك، سيتم تشكيل مجموعات عمل مخصصة من الخبراء لإعداد استراتيجية طويلة الأجل، كما سيتم تشكيل مجموعة عمل لكل من المبادرتين([72]).

- ناقش الاجتماع أنشطة المنتدى، بما في ذلك وضع استراتيجية طويلة المدى للمنتدى، وإطلاق مبادرتين جديدتين حول «إزالة الكربون من الغاز» و«الغاز الطبيعي المسال كوقود للسفن»، تماشياً مع التوجهات البيئية العالمية.كما استعرض الوزراء الطلبات الرسمية المقدمة من الدول الراغبة في الانضمام إلى المنتدى، وأبدى الدول الأعضاء موافقتهم وترحيبهم بانضمام فرنسا للمنتدى بصفة عضو، وكذلك الولايات المتحدة الأميركية بصفة مراقب.
- وافق الأعضاء على عقد الاجتماع الوزاري الخامس بالقاهرة في الربع الأخير من عام2021 (73).

الاجتماع الوزارى الخامس: 6 يوليو 2021

انعقد فى 6 يوليو 2021، الاجتماع الوزارى الخامس لمنتدى غاز شرق المتوسط فى القاهرة، برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية المصرى، باعتباره الرئيس الاجتماع الوزارى لمنتدى غاز شرق المتوسط.

حضر الاجتماع وزراء الطاقة والعلاقات الخارجية للدول المؤسسين للمنتدى، القبرصى والمصرى والفرنسى واليونانى والإسرائيلى والإيطالي والأردنى والفلسطينى، بالإضافة إلى نائب مساعد وزير الطاقة الأمريكى كمراقب.

- وبناء على نتائج الاجتماع الوزارى الرابع الذي عقد فى مارس 2021، فإن أعضاء المنتدى والمراقبون يؤكدون مجدداً على إلتزامهم باستمرار التعاون نحو

تحقيق أهداف المنتدى مع إحترام حقوق أعضاء المنتدى فى مواردهم الطبيعية بالتوافق مع القانون الدولى.

- شهد الاجتماع خطوة هامة لاستكمال مرحلة تحول منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة حكومية إقليمية، بتوقيع وزير البترول المصرى على اتفاقية المقر الرئيسى لمنتدى غاز شرق المتوسط نيابة عن مصر وأسامة مبارز القائم بأعمال الأمين العام بالنيابة عن المنتدى. أعقب ذلك الإجراء صدور قرار رئيس الجمهوري بالموافقة على اتفاقية المقر بين جمهورية مصر العربية ومنتدى غاز شرق المتوسط، والموقع في القاهرة بتاريخ 6 يوليو 2021 ونشر بالجريدة الرسمية في عددها الصادر في 03 مارس 2022 ([74]).
- كما ناقش الاجتماع تطورات أنشطة المنتدى، ومنها التطورات المتعلقة بمجموعات العمل الأربعة التى تم إنشائها خلال الاجتماع الوزراى الرابع فى مارس 2021 والتطور الذي تحقق فى دراسة "الغاز الطبيعى الاقليمى وتوازن العرض والطلب فى سوق الطاقة" والتى تحظى كبير بدعم من الاتحاد الأوروبى([75]).
- ووافق أعضاء المنتدى خلال الاجتماع "بالإجماع" ورحبوا بطلب البنك الدولى والاتحاد الأوروبى على الانضمام للمنتدى بصفة "مراقب". نظراً لأهمية انضمام دول ومنظمات دولية كبرى بصفة مراقب إلى عضوية المنتدى، دورها في تعزيز دور المنتدى، كالولايات المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي للاستفادة من التجارب والخبرات والدعم الكبير وبما يساعد على التوسع في أعمال المنتدى.
- كما شهد الاجتماع إطلاق الموقع الإلكترونى الرسمى للمنتدى ليكون المنصة الإلكترونية الرسمية للمنتدى، للتواصل لعرض فعاليات وأنشطة المنتدى للعالم أجمع، والتعرف على نتائج دراسة توازن العرض والطلب في سوق الغاز.

- صدق الاجتماع على أوراق إنشاء الأمانة العامة للمنتدى، بالاضافة إلى الموافقة على الجدول الزمنى لتعيين الأمين العام الدائم والذي سيبدأ فى يناير 2022، بالإضافة إلى ميزانية المنتدى لعامى 2021 و2022، ووافق الوزراء على الأنشطة القادمة للمنتدى وخارطة الطريق وعقد الاجتماع الوزارى القادم فى القاهرة خلال الربع الأخير من عام2021 ([76]).

يأتي ذلك في إطار الدعم الأمريكي لمنتدى غاز شرق المتوسط، في إطار استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تعزيز الأمن والتعاون في مجال الطاقة مع دول شرق المتوسط، بما في ذلك إسرائيل وقبرص واليونان. ومكافحة النفوذ الروسي في المنطقة. وفقا لما نص عليه "قانون شراكة الطاقة والأمن لشرق المتوسط لعام 2019 الصادر عن الكونجرس، والذي شمل عدة بنود أهمها: أمن الشركاء والحلفاء في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة الولايات المتحدة وأوروبا([77]).

الاجتماع الوزاري السادس 25 نوفمبر 2021

انطلقت فعاليات الاجتماع الوزارى السادس لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي عُقدت أعماله فى 25 نوفمبر 2021، بالقاهرة، برئاسة المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية - بصفته رئيس الاجتماع الوزاري للمنتدى- ومشاركة، وزراء الطاقة القبرصي والمصري واليوناني والإسرائيلي والأردنى والفلسطيني، وكذلك مدير الشئون الدولية بوزارة الدولة للشئون الأوروبية والخاجية الفرنسية، ومدير عام إدارة البنية الأساسية وأمن الطاقة بوزارة التحول البيئي الإيطالية على رأس وفود الدول الأعضاء للمنتدى. كما حضر الاجتماع ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بصفة مراقب([78]).

وتمثلت أهم مخرجات الاجتماع الوزاري السادس تفصيلا، في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع السادس لمنتدى غاز شرق المتوسط، كالتالي:

- استعرض الوزراء مخرجات المرحلة الأولى لاستراتيجية المنتدى طويلة المدى، والتي تعكس الأهداف الأساسية المنصوص عليها بميثاق المنتدى بما يتماشى مع التحول العالمي للطاقة، مؤكدين على أهمية الغاز الطبيعي إبان مرحلة الانتقال الطاقي كونه الوقود الأحفوري الأقل كثافة من حيث الانبعاثات الكربونية.
- أكد الوزراء مجدداً التزامهم بمواصلة إشراك مختلف الأطراف المعنيين، بما في ذلك الحكومات وشركاء الأعمال والقطاع الخاص، الحشد التمويل، وتوفير التكنولوجيات اللازمة، وبناء القدرات لجعل الغاز الطبيعي أقل كثافة من حيث الكربون، بما في ذلك جهود إزالة الكربون وخفض انبعاثات الميثان.
- اتفق الوزراء كذلك على تضافر الجهود من أجل إعداد مبادرات مشتركة للعمل المناخي في ضوء قمة المناخ COP27، التي ستستضيفها مصر عام 2022 ([79]).
- استعرض الوزراء نتائج دراسة "ميزان العرض والطلب" الإقليمي على الغاز الطبيعي والطاقة التي تم إعدادها بدعم من الاتحاد الأوروبي.
- جاء من بين مخرجات الاجتماع الوزاري مناقشة الوزراء لموزانة المنتدى العام 2022 وإقرارها، كما وافق الوزراء بالإجماع على تعيين أسامة مبارز أمينا عاما لمنتدى غاز شرق المتوسط لمدة 3 سنوات اعتبارا من يناير 2022.
- أقر الوزراء برنامج عمل وخارطة طريق المنتدى لعام 2022، كما اتفق الوزراء على عقد الاجتماع الوزاري القادم للمنتدى بالقاهرة في يونيو2022 ([80]).

المبحث الثالث: أهمية وأهداف منتدى غاز شرق المتوسط

تلعب المؤسسات الدولية المتخصصة في شؤون الطاقة، دورا هاما في تشكيل صناعة الطاقة العالمية وحفظ أمن الطاقة، ويظهر ذلك من خلال عدة نقاط؛ أولها التدخل في حالات فشل السوق وفي حالات المواقف غير العادية (مثل الأزمات السياسية والمشاكل الاقتصادية أو الكوارث). مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي ومنتدى الدول المصدرة للغاز التي تعمل على

تعزيز التعاون وتحقيق أمن الطاقة([81]). واستكمالا لهذه المنظومة، نشأ منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تتجلى أهميته كون المنتدى:

المطلب الأول: أهمية منتدى غاز شرق المتوسط:

واستكمالا لمنظومة المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال الطاقة، تتجلى أهمية منتدى غاز شرق المتوسط، كونه منظمة دولية إقليمية في الأبعاد التالية:

1. يعد المنتدى كإطار مؤسسي يمكن من خلاله تعزيز التعاون الإقليمي في شرق المتوسط، وذلك بخلق حوافز قوية للتنسيق الإقليمي في مجال الطاقة والأمن البحري، وتضييق الخلافات بين الدول في المنطقة، في ظل الكثير من الأزمات الحالية والمحتملة، التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في تلك المنطقة الاستراتيجية([82]). فقد كانت قضية الطاقة واكتشافات الغاز سببا في تأجيج الصراع بين دول شرق المتوسط، خلال فترات سابقة، إلا أن فكرة منتدى غاز شرق المتوسط، وما يقوم عليها من مبادئ وأهداف جعلت من الطاقة دافعا ومحركا لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء؛ وهو ما يرتبط طرديا مع تخفيف حدة الصراع والحد من التوترات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط نسبيا على حد ما([83]). وتحقيقا لذلك، كانت مراعاة صياغة مسودة الإطار التأسيسي، لتنحية الخلافات السياسية جانبا، لتفادي نقلها إلى المنتدى، والتأثير سلبا على أعماله؛ لضمان عدم تأثيرها على دور وفاعلية أنشطة المنتدى، كما حرصت على تعزيز التعاون الفني والاقتصادي بين أطرافه، وفقا للآليات الكفيلة بتحقيق أهدافه([84]).

2. شهد المنتدى تطورا كبيرا؛ ليصبح بذلك المنتدى الأكثر أهمية في منطقة البحر المتوسط - خلال فترة وجيزة - يجسد انطلاقة سياسية ودبلوماسية، ونقطة تحول في منطقة شرق المتوسط، كمنطقة جغرافية متميزة وواعدة تحتوي على احتياطيات ضخمة من الغاز الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى انضمام قوى إقليمية ودولية فاعلة لعضوية المنتدى، ومؤسسات التمويل الدولية([85]).

3. تنطلق أهمية منظمة غاز شرق المتوسط في البناء المؤسسي، من أن منتدى غاز شرق المتوسط قد أرسى قواعد جديدة للبناء المؤسسي بإقليم شرق المتوسط، حيث جاءت انعكاسا لما اتسم به المنتدى – مسبقا- من توافق في الرؤى والأهداف بين مؤسسيه، وكذلك وجود إرادة سياسية نحو اكساب المنتدى بعدا مؤسسيا بغرض تعزيز التعاون الإقليمي في تطوير اكتشافات الغاز البحرية بالمنطقة، بما يمكنهم من تحقيق استفادة مشتركة من الموارد الغازية بالمنطقة. علاوة على رغبة المؤسسين في أن تصبح المنظمة كآداة ضغط فاعلة أمام أي مشروع مناوئ لأهداف المنظمة أو متعارض مع مصالح مؤسسيه([86]). وبالفعل مثَّل المنتدى أحد أهم الأدوات السياسية الفعالة لتطويق التحركات التركية العدوانية في شرق المتوسط وردعها ([87]). كما تمتد أهمية منتدى غاز شرق المتوسط لأكثر من تأمين الطاقة في المنطقة، ليصبح ركيزة محورية لتحقيق الاستقرار الإقليمي نسبيا، ومحركا للنمو الاقتصادي والرخاء، كقيمة مضافة مختلفة عن المنظمات المماثلة.

4. في إطار التطور الملحوظ لمنتدى غاز شرق المتوسط، وأهميته الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية للمنطقة؛ حظي المنتدى باهتمام عالمي من العديد من الدول، التي بادرت بإبداء دعمها واهتمامها بالانضمام إلى المنتدى باكتساب العضوية الكاملة أو صفة مراقبين. كما كان، لكل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، دور جوهري في دعم المنتدى، من خلال تقديمهما دعما فنيا وماليا للمنتدى، وتأكيد التزامهما الكامل للدفع قدما بأنشطة المنتدى([88]).

5. اكتسبت منظمة غاز شرق المتوسط إطارا قانونيا قويا يمكنها من لعب دور أوسع في عقد اتفاقيات وتكوين تحالفات اقتصادية وسياسية للدفاع عن حقوق الدول الأعضاء في المحافل الدولية، والالتزام باحترام حقوق الدول الأعضاء ورعايتها لتحقيق التعاون والاستغلال الأمثل للثروات الغازية، بما يتفق مع القانون الدولي، مما سيوفر مناخا إيجابيا يدعم الاستقرار والأمن في شرق المتوسط([89]).

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية لمنتدى غاز شرق المتوسط

عقب توقيع ميثاق منظمة غاز شرق المتوسط، صدر إعلان مشترك عن وزراء دول المنظمة بتوضيح الهدف منها، بأن منتدى غاز شرق المتوسط سيعمل كمنصة تجمع منتجي الغاز ومستهلكيه، ودول المرور، لوضع رؤية مشتركة، وإقامة حوار منهجي منظم حول سيسات الغاز الطبيعي، وإنشاء سوق إقليمية للغاز، وترشيد تكلفة البنية التحتية، إضافة إلى تقديم أسعار تنافسية، كما يسعى المنتدى للمساهمة في تعزيز الاستقرار والازدهار الإقليمي، وخلق مناخ من الثقة وعلاقات حسن الجوار، من خلال التعاون الإقليمي في مجال الطاقة([90]).

مما يعني أن المنظمة تسعى لتحقيق الاستقرار من خلال التعاون الاقتصادي بالأساس القائم على المصالح المشتركة بين الدول أعضاء المنظمة، مع فتح المجال للدول أو المنظمات (إقليمية أو دولية) الراغبة في التعاون في الانضمام، وفقا لأهداف وآليات المنظمة([91]). التي نص عليها الميثاق كالتالي:

1. احترام حقوق الدول الأعضاء بالمنتدى فيما يخص مواردهم من الغاز الطبيعي والتعاون على إدارة عملية تطوير مستدامة وفعالة وواعية بيئيا، مع استخدام والحفاظ على موارد الغاز الطبيعي لمصلحة شعوبهم.

حرص رؤساء دول وحكومات منتدى غاز شرق المتوسط، على تأكيد الحقوق السيادية المطلقة والدائمة للدول الأعضاء على مواردها من الغاز الطبيعي، والتزامهم بأهداف المنتدى والعمل على تعزيز دور المنتدى وتعزيز التعاون بين كل الأطراف المعنية بصناعة الغاز الطبيعي سواء دول وشركات الطاقة([92]). حيث تصدر هذا الهدف سلسلة أهداف المنتدى، ويتمحور حوله كل أنشطة المنتدى وفاعلياته وفقا لنص [المادة 2]. وجعلها محورا للتعاون الإقليمي لحماية المصالح المشتركة وتعظيم المنافع المتبادلة وتحقيق أمن الطاقة بالمنطقة تحت مظلة إطار إقليمي مؤسسي، ([93]).

2. تعزيز التعاون من خلال خلق حوار منهجي منظم فيما يتعلق بموضوعات الغاز الطبيعي.

أما الهدف الثاني من أهداف منتدى غاز شرق المتوسط، وفقا لما نص عليه البند الثاني في [المادة 2] للميثاق، يؤكد على طبيعة عمل منتدى غاز شرق المتوسط كمنظمة حكومية إقليمية متخصصة، تعمل على تحقيق التعاون بين حكومات الدول الأعضاء، في مجال الطاقة، خاصة ما يتعلق بموضوعات الغاز الطبيعي فنيا واقتصاديا، من خلال تنسيق وتوحيد السياسات بين الدول الأعضاء في مجال صناعة الغاز، وتحديد أفضل السبل لتحقيق المصالح الجماعية(94). وخاصة المشاركة مع القطاع الخاص، وخاصة شركات الطاقة العالمية(95).

حدد البند الثالث من [المادة 2] أوجه التعاون بين الدول المنتجة أو ذات احتياطي غاز بالمنطقة؛ في مجال اكتشافات الغاز الطبيعي بالتعاون والتنسيق بين الدول المنتجة حاليا أو مستقبلا وبين دول العبور والدول المستهلكة بالمنطقة، وتعزيز التعاون في مشروعات تطوير الحقول وتشجيع الاستغلال المشترك للبنية التحتية الموجودة أو الجديدة للإسراع من زيادة الدخل من اكتشافات الغاز. لمواجهة التحديات والعقبات التي تحول دون استغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، ولتعظيم الاستفادة من الطبيعة الجغرافية لحقول الغاز في حوض شرق المتوسط، التي تقع على مقربة من بعضها البعض، فإن التعاون في تسييلها يكاد يكون إلزاميًا(96).

3. مساعدة الدول المستهلكة على تأمين احتياجاتها والاشتراك مع دول العبور من أجل إتاحة شراكة مستدامة بين الأطراف الأساسية بصناعة الغاز(97). لكل دولة احتياجاتها من الغاز؛ والتي تعمل على تأمينها حفاظا على الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية أو الاستهلاكية التي تقوم على الغاز، لهذا يعمل المنتدى على تأمين احتياجات الدول الأعضاء من الغاز(98). ومن أجل تحقيق أمن الطاقة، لجميع أطراف المنظومة، نص البند الرابع على ضرورة التزام الدول الأعضاء بتقديم المساعدة لتأمين احتياجات الدول المستهلكة بالتعاون والاشتراك مع دول العبور بخلق شراكة مستدامة بين

الأطراف الأساسية بصناعة الغاز. وذلك من خلال العلاقات التجارية المستدامة وتطوير بنية تحتية اعتمادية لاستيعاب الاكتشافات المستقبلية حسب الحاجة، وإتاحة طرق بديلة متنوعة تلبي استجابة فعالة وسريعة لتغيرات السوق. من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات للاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي، وتقديم تسهيلات حكومية لإجراء دراسات لترويج مشاريع الغاز الإقليمية([99]).

4. إنشاء سوق إقليمي لتلبية مصالح وأهداف الأعضاء المشاركين، مع تقليل تكاليف البنية التحتية والحفاظ عليها، يعد الهدف الأساسي للمنتدى([100]). وذلك، بدعم تشكيل سوق غاز إقليمي يفيد الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب وتحسين تطوير الموارد وتحسين تكلفة البنية التحتية والتسعير التنافسي وتحسين العلاقات التجارية. وذلك بإيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق الغاز العالمية، بغرض التغلب على التقلبات الضارة([101]). وفقا للبند الخامس من [المادة 2] من الميثاق ([102]).

5. المساهمة في تبادل الحوار من أجل الوصول لأعلى كفاءة للغاز بالمنطقة مما سيؤدي لتطوير سوق غاز إقليمي وربما مركز للتجارة([103]).

أكد البند السابع، على أهمية تبادل الحوار لتحقيق أعلى كفاءة للغاز بالمنطقة وانعكاسه على تطوير سوق الغاز الإقليمي الذي ربما يتطور لمركز لتجارة الغاز بالمنطقة. وذلك من خلال تبادل فني وتجاري بين الدول الأعضاء من جهة، ودعم التعاون بين شركاء الأعمال بما في ذلك أصحاب المصلحة المختلفين (المنتجين، التجار، السلطات المصدر للتصاريح، الموردين، مشغلي أنظمة الإرسال، مشغلي أنظمة التوزيع والتخزين ومشغلي الغاز الطبيعي المسال من جهة أخرى. ودعم وتعزيز السياسات المشتركة بهدف توفير الاستثمارات اللازمة لهذه الصناعة وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الاعضاء من أجل تحقيق التكامل بين أسواق الغاز واستقرارها وتشجيع اكتساب وتبادل التكنولوجيات المتطورة.

6. ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية، في اكتشافات الغاز وانتاجه ونقله، وعملية بناء البنية الأساسية، بالإضافة إلى الارتقاء بالتكامل في مجال الغاز ومع مصادر الطاقة الأخرى، خاصة الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء.

حرصا على مراعاة البعد البيئي، لاكتشافات الغاز الطبيعي وكيفية الاستغلال الأمثل للغاز، كان التأكيد على تعزيز المناقشة بخصوص التوافق بين إطارات العمل التنظيمية للتجارة والتوريد بين الأعضاء (القوانين الفنية، اللوائح التجارية، فرض الضرائب والقواعد الإرشادية البيئية)، مع الأخذ في الاعتبار القوانين الخاصة بأعضاء المنتدى. وهو ما تؤكده استراتيجية منتدى غاز شرق المتوسط تفصيلا.

7. تعميق الوعي بالاعتماد المتبادل، والفوائد التي يمكن أن تجنى من التعاون والحوار، فيما بين الدول الأعضاء، بما يتق ومبادئ القانون الدولي([104]).

يعبر هذا البند عن فلسفة نشأة المنتدى وركيزة مقاصده وأهدافه. بأهمية التعاون للاستغلال الأمثل لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط من خلال الحوار بشأن ترسيم الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولي، واحترام حقوق الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون في مشروعات تطوير الحقول وتشجيع الاستغلال المشترك للبنية التحتية الموجودة أو الجديدة، بمبدأ المصالح المشركة والمنافع المتبادلة. تركيزا على أهمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لتطوير البحث والابتكار ونقل المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالغاز الطبيعي، إلى جانب تبادل أفضل ممارسات وبناء القدرات([105]).

آليات تنفيذ أهداف منتدى غاز شرق المتوسط:

أ.تطوير سياسات واستراتيجيات للتعاون من أجل إتاحة الاستغلال الأمثل لاحتياطيات المنطقة والسماح بالتخطيط المناسب وبناء نظرة مستقبلية واضحة للسوق.
ب.تعزيز التعاون بين الحكومات بحيث تقوم الدول المنتجة والدول المستهلكة ودول العبور والدول ذات الاحتياطي من الغاز بالمنطقة بالتعاون في المواضيع الفنية والاقتصادية. وذلك من خلال بناء آلية لحوار أكثر جدوى بين منتجي الغاز

ومستهلكيه، من أجل استقرار وأمن العرض والطلب في أسواق الغاز الطبيعي العالمية([106]).

ت.خلق تبادل فني وتجاري بين الأعضاء.

ث.التوجه لتطوير سوق غاز إقليمي مستدام من خلال العلاقات التجارية المستدامة وتطوير بنية تحتية اعتمادية بهدف أخذ في الاعتبار طرق إتاحة استجابة فعالة وسريعة لتغيرات السوق. يمتلك منتدى غاز شرق المتوسط قدرات وإمكانيات بأن يكون على غرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي تسيطر على إنتاج النفط، حيث تسيطر دول شرق البحر المتوسط حاليًا على 87 في المائة من احتياطيات الغاز في البحر الأبيض المتوسط، ويمكن استخدام المنتدى لتحقيق التوازن في سوق الغاز الدولية. ومع ذلك، سيكون من الصعب تولي دور مهيمن مشابه لأوبك دون وجود روسيا وإيران وقطر، أكبر ثلاثة منتجين للغاز. في الوقت نفسه، لا توجد هيئات عالمية وقواعد محددة جيدًا للتحكم في سوق الغاز([107]).

ج. دعم التعاون بين شركاء الأعمال بما في ذلك أصحاب المصلحة المختلفين (المنتجين، التجار، السلطات المصدرة للتصاريح، الموردين، مشغلي أنظمة الإرسال، مشغلي أنظمة التوزيع والتخزين ومشغلي الغاز الطبيعي المسال([108]).

ح. تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بالموضوعات الخاصة بالغاز الطبيعي وتقديم تسهيلات حكومية لإجراء دراسات لترويج مشاريع الغاز الإقليمية.

خ. تعزيز المناقشة بخصوص التوافق بين إطارات العمل التنظيمية للتجارة والتوريد بين الأعضاء (القوانين الفنية، اللوائح التجارية، فرض الضرائب والقواعد الإرشادية البيئية)، مع الأخذ في الاعتبار القوانين الخاصة بأعضاء المنتدى.

د. دعم تمويل المشروع، من خلال تسهيل التعاون مع المؤسسات التمويلية وتعزيز السياسات للتقليل من مخاطر الاستثمار.

ذ. تعزيز التعاون بين الأعضاء في مشروعات تطوير الحقول وتشجيع الاستغلال المشترك للبنية التحية الموجودة أو الجديدة للإسراع من زيادة الدخل من اكتشافات الغاز([109]).

أن المصالح الجيواقتصادية هي محور الارتكاز للمنتدى، كونه منظمة إقليمية متخصصة في مجال الطاقة، يلازمها المصالح الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فالاقتصاد مفتاح السياسة، ولا يمكن الفصل بينهما، وهو ما تؤكده نصوص مواد ميثاق المنتدى.

خاتمة: من خلال تحليل محددات طبيعة التفاعلات بين دول شرق المتوسط وقراءة خريطة اكتشافات الغاز وتأثيراتها الجيوسياسية، والتي مثلت أهم أسباب نشأة منتدى غاز شرق المتوسط، ومن ثم تحوله إلى منظمة دولية إقليمية فقد شكلت اكتشافات الغاز الطبيعي في هذه المنطقة في الآونة الأخيرة، محوراً للتنافس والتعاون. فقد منحت هذه الاحتياطيات المكتشفة حديثاً لدول المنطقة طموحات تحقيق اكتفائها الذاتي للطاقة، إلى جانب احتمالات انخراطها في أعمال تصدير مربحة للغاز؛ مما زاد من حدة التوترات في محاولة لنيل أكبر المكاسب الاقتصادية، والسيطرة الكاملة على هذه الثروات، وفرص التنافس على مسارات تصدير الغاز ودور المركز الإقليمي للغاز. وأصبح من الواضح لدول شرق المتوسط أن سبل الاستفادة من كل هذه الإمكانات تكمن في وجود رؤية مشتركة، وتعاون وتنسيق مستمر. في إطار مؤسسي يمثله المنتدى ويحققه من خلال آليات تنفيذ أهدافه. وخلق فرصة نادرة للمنطقة لإعادة الانخراط في علاقات تجارية متبادلة المنفعة يمكن أن تدعم استقرارًا اقتصاديًا وسياسيًا أكبر في واحدة من أكثر المناطق تقلبًا سياسيًا في العالم؛ حيث يمثل الغاز الطبيعي قدرة هائلة على تغيير مشهد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية:

– لعبت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط دورا مزدوجا في آن واحد، فقد كانت أبرز أسباب تأجيج الصراع في المنطقة، وعلى الوجه الآخر، ساهمت في تعزيز التعاون الإقليمي بين دول شرق المتوسط. شكلت منطقة شرق المتوسط نموذجاً جيداً يعكس هذه الحالة من الازدواجية.

– أدت اكتشافات الغاز بشرق المتوسط إلى نشوء تحالفات إقليمية جديدة، وتحالفات مضادة كذلك. فقد شهدت المنطقة تقارًبا بين مصر وقبرص واليونان وإسرائيل بناء على مصالح مشتركة ومواجهة التتهديدات والتحديات التي تفرضها السياسات التركية، توجت بتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط.

– شّكلت ثروات الغاز في شرق المتوسط عنصر جذب للقوى الدولية والإقليمية التي ترغب في استغلال هذه الموارد لتحقيق مصالحها، من خلال شركات الطاقة العالمية؛ والتي ساهمت بدور كبير في تحفيز التفاهمات والشراكات بين القوى الإقليمية، ودعم منتدى غاز شرق المتوسط سواء بشكل مباشر من خلال عضوية المنتدى (فرنسا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية كعضو مراقب)، أو بشكل غير مباشر بدعم مبادرات المنتدى وأنشطته.

– مثَّل المنتدى تجمع فريدا، وأحد أهم الأدوات السياسية الفعالة للتعاون الإقليمي في مواجهة تهديدات السياسية العدوانية لتركيا تجاه جيرانها وردعها، والعمل على تطويق تحركاتها في المنطقة.

– أن المصالح الجيواقتصادية هي محور الارتكاز للمنتدى، كونه منظمة إقليمية متخصصة في مجال الطاقة، يلازمها المصالح الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فالاقتصاد مفتاح السياسة، ولا يمكن الفصل بينهما، وهو ما تؤكده نصوص مواد ميثاق المنتدى.

الهوامش

[1] - أحمد علي عبد الحميد، أثر التقارب القبرصي اليوناني على السياسة الخارجية التركية تجاه دول شرق المتوسط من (2014- 2020)، رسالة ماجستير كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، 2022، ص 16.

[2]

[3] - مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إستانبول/ تركيا، 2020، ص 5.

[4] - شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط2019، ص 50.

[5] - أحمد الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط، دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018، ص 89.

[6] - سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليم لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثاني عشر - أكتوبر 2021، كلية التجارة جامعة الإسماعيلية، ص 124.

[7]- Vasileios I. Papachristos, Energy Security Threats: A Comparative Geopolitical Assessment in the Southeast Mediterranean, Maste Thesis, School of Business, Economics and International Studies, MSc in Energy: Strategy, Law, Economics, Athens, Greece, July, 2022, p35.

[8] - Pasquale DE Micco, The prospect of Eastern Mediterranean gas production: An alternative energy supplier for the EU?, European Parliament, Policy Department, Paper No. 95, April 2014,p8.

[9] - أحمد علي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 19.

[10] - شادي سمير عويضة، مرجع سابق، ص 90.

[11] - أحمد الباسوسي، مرجع سابق، ص 95.

[12] - منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، أكتوبر 2020، ص 14.

[13] - أحمد قنديل، مصر وأمن شرق المتوسط، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 25 فبراير 2021، ص 9، تاريخ زيارة الموقع 5 أبريل 2022، الرابط الإلكتروني: https://idsc.gov.eg/Event/View/653?PageTitle

[14] - رتيبة برد، السياسة الأمنية الأمريكية في البحر المتوسط، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يونيو 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ليبيا، 2016، ص 540.

[15] - منى سكرية، مرجع سابق، ص16.

[16] - شعبان بلال، أحمد عاطف، منظمة شرق المتوسط للغاز تضيّق الخناق على التدخلات التركية، موقع الاتحاد، بتاريخ 25 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة 19 فبراير 2024، الرابط الإلكتروني: https://www.aletihad.ae/amp/news

[17] - Geopolitics, Energy Security, and Cooperation in Surprising Places: The Eastern Mediterranean Gas Forum, A Thesis Master of Arts in Political Science, the Faculty of San Diego State University, Summer 2020, p20.

[18] - S. Süha ÇUBUKÇUOĞLU, “Energy Allıance in a Turbulent Regıon: What are Implıcatıons of the East Med Gas Forum for Turkey?”, Ulusam Türkiye Politik Çalışmalar, Türkiye Politik Çalışmalar Dergisi/Turkish Journal of Poicy Studies, Vol. 1, No 1, 2021, p 16.

[19] - جريدة الشروق، أهداف تأسيس «منتدى غاز شرق المتوسط، بتاريخ 5 فبراير 2019، تاريخ زيارة الموقع 9 ديسمبر 2023، الرابط الإلكتروني: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=

[20] - أحمد عليبه، ديناميكيات الأمن الجديدة في شرق المتوسط، آفاق الصراع والتعاون في شرق المتوسط، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2019، ص 16.

[21] - مجموعة الأزمات الدولية، إعادة التفكير بدبلوماسية الغاز في شرق المتوسط، تقرير الشرق الأوسط، رقم 240، 26 نيسان/أبريل 2023، ص 23.

[22]- أحمد عليبه، مرجع سابق، ص17.

[23]- Tugce Varol, Geopolitics, op.cit, p23.

[24] - أحمد عبد الحميد علي، التقارب المصري القبرصي اليوناني، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الثاني، السنة الأولى، أبريل 2022، ص16- 17.

[25] - Toni Alaranta, The Eastern Mediterranean Conflict from Turkey-Greece Confrontation to Regional Power Struggles, Finnish Institute of International Affairs, Fiia Briefing Paper, No. 302 March 2021, p 9.

[26] -Spyridon N. Litsas, US Foreign Policy in the Eastern Mediterranean, Springer Nature Switzerland AG,2020, p184.

[27] - دلال محمود، الترتيبات الاستراتيجية والأمنية لمنظمة غاز شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 80.

[28] - رنيم علي جمال الدين، مرجع سابق، ص 586-587.

[29] - Pasquale DE. Micco, The prospect of Eastern Mediterranean gas production: An alternative energy supplier for the EU? European Parliament, Directorate-General for External Policies, Policy Department, Belgium. 15 April 2018, p19.

[30] - رنيم علي جمال الدين، مرجع سابق، ص 590.

[31] - - بلال سلايمة، الصراع على الطاقة في شرق المتوسّط بين الاقتصادي والسياسي، منتدى السياسات العربية، بتاريخ 20 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة 7 مارس 2024، الرابط الإلكتروني:
https://www.alsiasat.com/

[32] - نغم قاسم، موقع بي بي سي نيوز عربي، منتدى شرق المتوسط أرسى قواعد التعاون بين دول المنطقة باستثناء تركيا،31 أغسطس 2020
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53897922

[33] - أحمد سلطات، دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة: منتدى دول غاز شرق المتوسط والأهمية الاستراتيجية لمصر، العدد (332) بتاريخ 4 يوليو 2022، تاريخ الزيارة للموقع، 8 مايو 2024.
https://www.siyassa.org.eg/News/18321.aspx ،

[34] - الهيئة العامة للاستعلامات، مصر ومنتدى غاز شرق المتوسط، 28 اغسطس 2022، تاريخ الزيارة للموقع، 10 أكتوبر2022، الرابط الإلكتروني:
https://www.sis.gov.eg/section/125/14711?lang=ar

[35] - Zenonas Tziarras, The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, peace Research institute, Report 3/2019, p 76.

[36] - عمر أبو عيش، منتدى غاز شرق المتوسط، المجلس المصري للشئون الخارجية، الاستراتيجية المصرية للطاقة في شرق المتوسط الفرص والتحديات، أعمال المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية 2020، تحرير وتقديم، د. عزت سعد، المجلس المصري للشئون الخارجية 2020، ص 86.

[37] - Mehmet Efe biresselioglu, Clashing Interests in the Eastern Mediterranean: What About Turkey? Article, İzmir University of Economic, Turkey, Insight Turkey Vol. 21 / No. 4 /2019, p 119.

[38] - توماس كوزما، إطار إقليمي جديد للتعاون في شرق المتوسط، موقع ترينذز، ص 4، تاريخ الزيارة للموقع، 19 نوفمبر 2022، الرابط الإلكتروني:
https://trendsresearch.org/ar/insight/

[39] - الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص 13.

[40] - إعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص 13.

[41] - المصدر نفسه.

[42] - أبو بكر الدسوقي، من المنتدى إلى المنظمة.. آفاق جديدة للتعاون في شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص65

[43] - camera dei deputati Servizio Studi XVIII Legislatura, Statuto dell'East Mediterranean Gas Forum (EMGF), fatto al Cairo il 22 settembre 2020, camera dei deputati Servizio Studi XVIII Legislatura, Documentazion per l'esame di Progetti di legge, Dossier n° 400, gennaio 2021, p20.

[44] - أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 73.

[45] - camera dei deputati Servizio Studi XVIII Legislatura, op.cit, p3.

[46] - انتربريز، دول شرق المتوسط تتفق على إنشاء سوق إقليمية للغاز في القاهرة، الثلاثاء, 15 يناير 2019، تاريخ الزيارة للموقع، 30 مارس 2023، الرابط الإلكتروني:
https://2u.pw/S9u40

[47] - الأهرام، منتدى غاز شرق المتوسط.. 3 أعوام من الحصاد لآلية التعاون الثلاثي بين مصر واليونان وقبرص، بتاريخ 19-10-2021، تاريخ الزيارة للموقع 2022/11/10، الرابط الإلكتروني:
https://gate.ahram.org.eg/News/3039740.aspx

[48] - Mehmet Efe Biresselioglu, Clashing Interests in the Eastern Mediterranean: What About Turkey? Article. İzmir University of Economics Turkey, Insight Turkey, Vol. 21 / No. 4/2019, p 119.

[49] - بلال سلايمة، مرجع سابق.

[50] - مصطفى عيد، الاجتماع الوزاري الثاني، موقع مصراوي، 25 يوليه 2019، تاريخ الزيارة للموقع مارس 2023، الرابط الإلكتروني:
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2019/7/25/1607495/

[51] - منى سكرية، مرجع سابق، ص 3.

[52] - المرجع نفسه.

[53] - مصطفى عيد، مجع سابق.

[54] - - نوران عوضين، مستقبل منظمة منتدى غاز شرق المتوسط ما بين الفرص والتحديات، المرصد المصري، 22 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة فبراير 2023، الرابط الإلكتروني:
https://marsad.ecss.com.eg/40520/

[55] - مروة الغول، الاجتماع الوزاري الثالث لمندى غاز شرق المتوسط، اليوم السابع، 16 يناير2020، تاريخ الزيارة للموقع، 5 مايو 2023، الرابط:
https://www.youm7.com/story/2020/1/16/

[56] - عبد النبي النديم، بعد رحلة نجاح.. إعلان منتدى غاز شرق المتوسط منظمة دولية مقرها القاهرة، أخبار اليوم 05 يونيو 2021، تاريخ الزيارة للموقع، 15 أكتوبر 2022، الرابط الإلكتروني:
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3383768/1

[57] - وزارة البترول والثروة المعدنية، إعلان الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى غاز شرق المتوسط، 16 يناير 2020، تاريخ الزيارة، 5 مايو 2023، الرابط:
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop_16012020_04.aspx

[58] - مروة الغول، مرجع سابق.

[59] - الوطن، إطلاق الإطار التأسيسي لمنتدى غاز شرق المتوسط بالقاهرة، الوطن 16 يناير 2020، تاريخ زيارة الموقع، 19 مارس 2023، الرابط الإلكتروني:
https://www.elwatannews.com/news/details/4530478

[60] - ساي انجليرت، الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسّط، موقع الجامعة الأمريكية ببيروت، بتاريخ 3 يوليو 2022، تاريخ الزيارة للموقع 3 أغسطس 2023، الرابط الإلكتروني:
https://www.aub.edu.lb/critical-development/arabicnews/Pages/East_Mediterranean_Natural_Gas.aspx

[61] - عبد النبي النديم، مرجع سابق.

[62] - أيمن سلامة، منظمة دول غاز شرق المتوسط.. بين القانون والسياسة والاقتصاد 22 سبتمبر 2020، موقع سكاي نيوز عربية، تاريخ زيارة الموقع 12 أكتوبر 2022، الرابط الإلكتروني:
https://www.skynewsarabia.com/blog/1379039

[63] - أحمد قنديل، مرجع سابق، ص 13.

[64] - أبو بكر الدسوقي، من المنتدى إلى المنظمة، آفاق جديدة للتعاون في شرق المتوسط، السياسة الدولية، ملف العدد "منتدى غاز شرق المتوسط، العدد 223، يناير 2021، ص 70.

[65] - محمود قاسم، منظمة شرق المتوسط.. بين تعظيم العوائد ومجابهة التحديات، السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 80.

[66]- Isabel Weiss, Middle East Energy and Geopolitics; Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU´s energy security, Lebanon Office (Beirut), Konrad-Adenauer-Stiftung e. V. conference report Lebanon, July 2019, p 4.

[67] - عبيدلي العبيدلي، غاز شرق المتوسط، 18 يناير 2020، الرؤية، مسقط، تاريخ الزيارة 12 سبتمبر 2023، الرابط الإلكتروني:
https://alroya.om/post/254485

[68] - أحمد قنديل، مرجع سابق.

[69] - أبو بكر الدسوقي، من المنتدى إلى المنظمة.. آفاق جديدة للتعاون في شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 223، يناير 2021، ص 70.

[70] - AhramOnline, East Mediterranean Gas Forum's statute comes into effect as ministers meet in Cairo, Ahram Online, Tuesday 9 Mar 2021, p1.
https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/405649/Business/Economy/East-Mediterranean-Gas-Forum%E2%80%99s-statute-comes-into-.aspx

[71] - موقع الطاقة، ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط يدخل حيز التنفيذ رسميًا وإطلاق مبادرتين حول "إزالة الكربون من الغاز" و"الغاز الطبيعي المسال كوقود للسفن" موقع الطاقة، 9 مارس 2021، تاريخ الزيارة للموقع، 25 يوليو 2023، الرابط الإلكتروني:

https://attaqa.net/2021/03/09

[72] - AhramOnline, op.cit,p2.

[73] - موقع الاتحاد، الإمارات، تاريخ الزيارة للموقع الإلكتروني 12 سبتمبر 2022، الرابط الإلكتروني:

https://www.alittihad.ae/news/

[74] - الجريدة الرسمية، قرار رئيس الجمهورية رقم 471 لسنة 2021 بشأن الموافقة على اتفاقية المقر بين جمهورية مصر العربية ومنتدى غاز شرق المتوسط، والموقع في القاهرة بتاريخ 6 يوليو 2021، العدد 03 مارس 2022

[75] - ثروت منصور، جريدة الوطن، البنك الدولي والاتحاد الأوروبي «مراقبان» في «منتدى غاز شرق المتوسط»، بتاريخ 06 يوليو 2021، الرابط:

https://www.elwatannews.com/news/details/5502767

[76] - المصدر نفسه.

[77]- The United States of America Congress, To promote security and energy partnerships in the Eastern Mediterranean, 116TH Congress, 1ST Session, July 10, 2019, Reported by Mr. Risch, with an amendment p 21.

[78] - الموقع الإلكتروني لمنتدى غاز شرق المتوسط، الاجتماع الوزاري السادس، 25 نوفمبر 2021، تاريخ الزيارة 20 يناير 2024، الرابط الإلكتروني:

https://emgf.org/

[79] - المرجع نفسه.

[80] - الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق.

[81] - سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد جامعة أكتوبر، العدد 20، بتاريخ 2021، تاريخ الزيارة 2022/5/12، الرابط الإلكتروني:

https://jocu.journals.ekb.eg/article_212829.html

[82] - أحمد عليبه، مرجع سابق، ص 12.

[83] - Andreas Stergiou, opcit, p12.

[84] - إيمان زهران، تقييم التحدي التركي لمنظمة غاز شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 223، يناير يناير 2021، ص 94.

[85]- Tugce Varol, Geopolitics, op.cit, p60.

[86] - إيمان زهران، مرجع سابق، ص 95.

[87] - أحمد شعلة، منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز، المجلة القانونية، العدد ( 2537-0758 )، 2022، ص 272.

[88] - عمر أبو عيش، مرجع سابق، ص 80.

[89] - أحمد شعلة، مرجع سابق، ص 275.

[90] - موقع وزارة البترول والثروة المعدنية، مرجع سابق.

[91] - دلال محمود، مرجع سابق، ص 76.

[92] - Galip Dalay, Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock, Brookings, January 28, 2021,p 30.

[93] -محمد غريب، بعد تصديق السيسي عليه.. تعرف على أهداف منتدى غاز شرق المتوسط، المصري اليوم، 03-09-2021، تاريخ الزيارة، 12مارس 2023، الرابط الإلكتروني:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2410056

[94] - هدف رئيسي أكد عليه ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، كما ورد بنص ميثاق منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) راجع، ماجد عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدر للبترول (أوبك)، نشأتها وتطوراتها والتحديات التي واجهتها، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 41، 2008، ص 71.

[95] - Hirak Jyoti Das, Israel’s Gas Diplomacy, with Egypt, Article, Vivekananda International Foundation, New Delhi, India, 2020,p

[96] - Andreas Stergiou, op.cit, p14.

[97] - العين الإخبارية، التصديق على ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط.. يحقق 6 أهداف إقليمية، أبو ظبي، 2/9/2021، تاريخ زيارة الموقع 13 مارس 2023، الرابط الإلكتروني:
https://al-ain.com/article/egyptian-president-east-mediterranean-gas-forum

[98] - أحمد شعلة، مرجع سابق، ص 373.

[99] - ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، مصدر سابق، ص 5.

[100]- Mehmet Efe biresselioglu, Clashing Interests in the Eastern Mediterranean: What About Turkey? Article, İzmir University of Economic,Turkey, Insight Turkey Vol. 21 / No. 4/ 2019, p129.

[101] - محمد غريب، مرجع سابق.

[102] - Tugce Varol, Geopolitics, op.cit, p72.

[103] - ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، مصدر سابق، ص 6.

[104] - عمر أبو عيش، مرجع سابق، 89.

[105] - ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، مرجع سابق، ص 7.

[106] - Hirak Jyoti Das, Israel's Gas Diplomacy with Egypt, Article, Vivekananda International Foundation, New Delhi, India, 2020,p226.

[107] -Ibid,p 227.

[108] - ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، ص 8.

[109] - ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط، مرجع سابق، ص 7.